

الفعل (كَانَ) بين النحويين والأصوليين (دراسة دلالية)

The verb (was) between grammarians and fundamentalists
(a semantic study)

م.م. عامر جبّل إسماعيل / معهد الفنون الجميلة للبنين-النجف الأشرف
As. Lec. Amer Jabbar Ismail/Institute of Fine Arts for Boys / Najaf Al-Ashraf

ameralismail1980@gmail.com

ملخص

يهدف البحث إلى حلِّ مُشكلة الفعل (كَانَ) النحويّة، والتفريق بين أنواعها، وبيان معانيها، ودلالاتها الزمانيّة، فيما أسند له من الزمانيات، أو المجردات، أو إذا أُسند إلى الحق تبترك وتعالى، بين النحويين، والأصوليين. واعتمدَ الباحث المنهج (الوصفي-التحليلي)، وربطَ بين النحو والأصول، وقد أفاد بما جاء بالفلسفة في معرفة الزمان.

الكلمات المفتاحيّة: زمان، الفعل، نحو، الفعل كان الناقصة، الفعل كان التامة.



Abstract

The research aims to solve the problem of the grammatical verb (was), distinguish between its types, and clarify its meanings and temporal connotations, in what is attributed to it of temporality, or abstracts, or if it is attributed to the Almighty God, between grammarians and fundamentalists. The researcher adopted the descriptive-analytical approach, linking grammar and principles, and he reported what came with the first science, I mean philosophy in knowing time.

Keywords: Time, verb, grammar, (was) verb, (was) perfect verb

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة على المصطفى محمد وآله الطاهرين.

لا يخفى أنّ للأصوليين -أي علماء أصول الفقه- جهودًا في النحو واللغة، إذ هم يسعون إلى معرفة معاني اللفظ، ودلالاته، وذلك عبر أبحاثهم، ودروسهم في مباحث الألفاظ ودلالاتها، كالوضع وأقسامه، والمعنى الحرفي، والاشتقاق، والاشتراك، والترادف، ودلالة الأفعال، والأمر والنهي، وغيرها من المباحث اللغوية التي يبحث فيها الأصوليون، ويناقشون فيها علماء اللغة، والنحو، والبلاغة؛ وذلك من أجل فهم النص، وما يدلُّ عليه، بُغية الوصول إلى الحكم الفقهي من خلال عملية الاستنباط الشرعي من مصادره الرئيسة كالقرآن الكريم، والحديث الشريف، لكي تنتظم حياة الناس في العبادات، والمعاملات.

ومن جانب آخر فلعلماء اللغة، والنحو، والبلاغة تأثير واضح على علماء الأصول، فأهل مكة أدري بشعابها، لذا تُدرس المطالب اللغوية، والنحوية، والبلاغية في كتب



الأصول، ولكن غابَ عن الدرس الأصولي كثيرٌ من مسائل علوم اللغة العربيَّة، وخاصة في التراكيب، والسياق، ومعاني النحو.

وفي الوقت نفسه لم يبحث الدرس النحوي المطالب والمباحث الأصوليَّة في اللغة والنحو؛ ولذا فالمرجو أن تُعنى مباحثه بالدراسات والبحوث التخصصية، وإن ظهرت بين الحين والآخر من هنا وهناك، لكنها قليلة، وغير وافية بالمطلوب.

لذا جاءت فكرة البحث (الفعل كان بين النحويين والأصوليين دراسة دلاليَّة) لتبرز عن وجود علاقة تلاقح بين علمي النحو والأصول، وتكشف عن التطور في الدرس النحوي، والأصولي، وتبيِّن أهمية الفكر النحوي الأصولي في قضايا النحو ومسائله، خاصة في مسألة الأفعال وزمانها عامة، والفعل (كان) خاصة، وما يدلُّ عليه من دلالات، في الصبغ، والتراكيب، والأحاديث، والآيات، وهذا ممَّا يساعد في فهم (النصوص الدينيَّة) فيستعين الأصولي بالنحوي في مسائل النحو، ومعانيه، ويستفيد النحوي من تفكير الأصولي في عرضه للمسائل النحوية، واللغوية في أصول الفقه ومبانيه.

وفي هذا البحث يُدرس الفعل (كان) بين الآراء النحويَّة، والأقوال الأصوليَّة، مقتبساً من علم الفلسفة؛ وذلك لبيان دلالات الفعل (كان)، ومعانيه المختلفة، في التركيب، والسياق، وقد عَزَّزَ بالشواهد القرآنية، واللغوية؛ وذلك لمعرفة الحكمة، وإدراك الصواب في القول والاعتقاد.

أسأل الله سبحانه العفو عمَّا سها به الفكر، والبراع، والقبول ممَّا صدر من خيرٍ، فهو خيرُ ربِّ، وخيرُ راع، والحمد لله رب العالمين.



العدد: ٤٦
المجلد: ٢
العدد: ١٩
٢٠٢٤ / ١٤٤٥ هـ

م.م. عامر جبار إسماعيل

المطلب الأول: الفعل في اللغة والاصطلاح

الفعل في اللغة: يرى اللغويون أنّ (الفعل: المصدر، والفعل: الاسم)^(١)، و(الفاء والعين واللام أصل صحيح يدلُّ على إحداث شيء من عملٍ وغيره)^(٢)، و(الفعل: التأثير من جهة مؤثِّر، وهو عامٌّ لما كان بإجادة، أو غير إجادة، ولما كان بعلمٍ أو غير علمٍ، وقصدٍ أو غير قصدٍ، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات، والعمل مثله، والصُّنْعُ أخصُّ منهما)^(٣)، و(الفعل، بالكسر: حركة الإنسان)^(٤).

الفعل في الاصطلاح: (الفعلُ ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)^(٥). و(الفعل مصطلح نحوي يراد به الكلمة الدالة بمادتها على معنى المصدر، أي الحدث، وبصيغتها على زمان وقوع ذلك الحدث)^(٦)، والفعل عند النحويين: خاصَّة المتأخرين. يدلُّ على الحدث، والزمن، والفاعل^(٧)، أمَّا الدلالة على الفاعل فهو ما أيده السيد الشهيد محمد الصدر. فُدِّس سرُّه الشريف. وهو أحد كبار علماء الأصول، إذ يرى أنّ للنحويين الحق في تقدير ضمير فاعل للفعل، تقديره (هو). مثلاً. بهذا الارتكاز العقلي الواضح من أنّ لكل فعل فاعلاً؛ لأنَّه يستحيل صدور فعل بلا فاعل ظاهراً، وباطناً^(٨).

المطلب الثاني: دلالة الفعل على الزمان عند النحويين

ذهب النحويون إلى أنّ الفعل يدلُّ على الحدث والزمان؛ فقد لاحظ سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في تعريفه للفعل زمانية الأفعال، فقد مثَّل للفعل الماضي به: ذهب وغيره، وللفاعل الأمر مشيراً إلى أنّه لم يقع، ويقصد به المستقبل، ومثَّل له به: اذهب وغيره، أمَّا المضارع فهو قسمان: الأول: مالم يقع وهو في حال الإخبار مثل: يقتل، ويضرب، الثاني: ما لم ينقطع وهو كائن في حال الإخبار، مثل: يقتل، ويذهب فالقسم الأول: دلالتة الزمانية استقبالية، والقسم الثاني دلالتة حالية أو استمرارية.

قال ابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ): لما كانت الأفعال مُساوِقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك،

فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعدُ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماضٍ، ومستقبل، وحاضر^(٩).

وقد جعل ابن يعيش الأفعال مساوقة للزمان، والمساقة في المنطق تعني: (التلازم بين شيئين بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر في مرتبة، وإذا كان لأحد الشيئين معية مع الآخر كان مساوقاً، وكذلك إذا كان بينهما تلازم في التغيير، وقد تستعمل المساوقة فيما يعم الاتحاد في المفهوم، والمساواة في الصدق فتشمل الألفاظ المرادفة والمساوية)^(١٠).

ثم إنَّ التقسيم الشهير بين النحويين القدماء والمحدثين في زمان الفعل هو التقسيم الثلاثي الدال على: (الماضي، والحال، والاستقبال)، إذ يرى أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) أنَّ (أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل؛ لأنَّ الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظرٌ، ثم يصير في الحال، ثم يصير ماضياً فيخبرُ عنه بالماضي. فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي)^(١١).

وقد تتداخل الأزمنة في الأفعال وتتسع وذلك بحسب ما يدل عليه الفعل في دلالته السياقية، أو التركيبية وهو ما ذهب إليه أعلام النحويين المحدثين فيدلُّ الماضي على الزمن الماضي المطلق، والماضي المنقطع، والماضي القريب، ويدلُّ على الحال، والاستقبال وغيره^(١٢)، ويدلُّ الفعل المضارع على الحال، والاستقبال، والماضي، والاستمرار وغيره^(١٣)، ويدلُّ فعل الأمر على الاستقبال المطلق، وعلى الحال، وعلى الماضي، وعلى الاستمرار^(١٤).

وقد قسّم النحويون الكوفيون الفعل على: الفعل الماضي، والفعل المضارع، والفعل الدائم^(١٥) و(الأمر عندهم لا يكون قسيماً للمضارع والماضي)^(١٦).

في حين نظر بعضُ النحويين المحدثين مثلما نظر النحويون الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر لا يدلُّ على الزمان؛ وذلك (لأنَّ الفعل يتميز بشيئين: أولهما: إنَّه مقترن بالدلالة على الزمان، وثانها: إنَّه يُبنى على المسند إليه ويحمل عليه. وبناء (أفعل) خلو من هاتين الميزتين، فلا دلالة على الزمان بصيغته ولا إسناد فيه. أمَّا كونه خلوًا من الزمن فلأنَّ المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة على شيء من هذا. إنَّ الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب. فليس هناك من فعل، ولا



زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل^(١٧)، وأما الأمر بنظرهم (فصيغة إنشاء طلي يقصد به إلى طلب القيام بالفعل، وهو بالبداهة خال من معنى الزمن؛ لأنه ليس بخبر، وإنما يكون معنى الزمن في الخبر)^(١٨).

والخلاصة لقد كانت نظرة النحويين القدماء إلى زمان الفعل نظرةً محدودةً غير واسعة، وهذا يعني -بنظرهم- أنّ الفعل إذا كان ماضيًا لا يدلُّ على الحال، وإذا كان مضارعًا لا يدلُّ على الماضي، وهكذا، والصحيح أنّ الأفعال (الماضي، والمضارع، والأمر) وإن دلت على ما وضعت له من الزمان، فالأول للماضي، والثاني للحال والاستقبال، والثالث للمستقبل، لكنها غير مقيدة تمامًا؛ إذ من الممكن أن تتوسع دلالاتها الزمانية، فيلغز الفعل المضارع ويُراد به الماضي، ويُطلق الفعل الماضي ويُراد به المستقبل، ويُستعمل الأمر لما حصل دالًّا على الاستمرار، إلّا أنّ ذلك متوقف على مراد المتكلم، وما يستعمله من قرائن في ما يريد أن يعبر عنه في أي زمان يقصد، كما جاء في الاستعمالات المختلفة، فلو قُصر استعمال الأفعال بما حدّد لها النحويون القدماء من زمان لما فهم المراد من التراكيب المختلفة، والأساليب المتنوعة؛ إذ كيف تُفسّر الأفعال الماضية التي لم تقع بعد، أو الأفعال المضارعة التي حدثت في زمن سابق، وغيرها ممّا ورد في آيات القرآن الكريم.

المطلب الثالث: دلالة الفعل على الزمان عند الأصوليين

يرى الأصوليون أنّ الفعل هو: (ما أنبأ عن حركة المسمى)^(١٩) وهذا التعريف هو نص ما ورد عن أبي الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ) أنّه قال: (دخلت على علي بن أبي طالب فرأيتُه مطرفًا متفكرًا، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنًا فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية، فقلت: إذا فعلت هذا أحبيتنا وبقيتُ فبينا هذه اللُغة. ثم أتيتُه بعد ثلاثٍ فألقى إليّ صحيفةً فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلامُ كلُّه اسم، وفعل، وحرف: فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل...)^(٢٠).



و(أنبأ) في اللغة بمعنى (أخبر، وأعلم)؛ لأنَّ (النبأ: خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن، ولا يقال للخبر في الأصل نبأ حتى يتضمَّن هذه الأشياء الثلاثة، وحق الخبر الذي يُقال فيه نبأ أن يتعرَّى عن الكذب، كالتواتر، وخبر الله تعالى، وخبر النبي . صلى الله عليه وآله .، ولتضمين النبأ معنى الخبر يُقال: أنبأته بكذا، كقولك: أخبرته بكذا؛ ولتضمينه معنى العلم قيل: أنبأته كذا، كقولك: أعلمته كذا)^(٢١).

فالفعل عند الأصوليين: (كلمة تنبئ عن (حركة) صادرة عن المسعى، وهذا الإنباء ناشئ من صيغة الفعل لا مادته، ففعلية الفعل إذن وليدة صيغة (فعل يفعل) المنبئة عن حركة المسعى)^(٢٢)، وقد اختلفوا في تفسير هذا (المسعى) فإمَّا أن يكون هو (الفاعل)، والفعل ينبي عن حركة الفاعل، أو يكون (المسعى) هو (الحدث) ومعنى حركة المسعى هو تحقق الحدث وصدوره من الفاعل^(٢٣).

بينما فهم أحد الباحثين النحويين من هذا التعريف العلوي أنَّ مادة الفعل وغيره من المشتقات لا تدل على غير الحدث المجرد، الذي هو المصدر، إذ عنى الإمام . عليه السلام . بالمسعى هو الفاعل أو الذات المدلول عليهما بالنسبة الفعلية، بدليل أنه عرف الاسم بأنه ما أنبأ عن المسعى أي أنبأ عن الفاعل أو الذات، وتنبأ إلى حقيقة الاسم الذي يحمل صفة الثبوت والدوام وحقيقة الفعل الذي يحمل صفة التجدد والانقطاع، أو التجدد والحدوث، ويبدو ذلك جلياً من إضافته كلمة (حركة) للفعل دون الاسم، وألمح الإمام . عليه السلام . إلى الدلالة الزمنية للفعل؛ لأنَّ (حركة المسعى) لا تتحقق خارج إطار الزمن، لأنَّها تعني الاستمرار المستفاد من دلالة الفعل، وأنَّ الاستمرار مصطلح زمني ومن لوازمه^(٢٤).

وقد ذهب الأصوليون إلى عدم دلالة الفعل على الزمان؛ إذ قالوا: (قد اشتهر في ألسنة النحاة دلالة الفعل على الزمان، حتى أخذوا الاقتران بها في تعريفه. وهو اشتباه، ضرورة عدم دلالة الامر ولا النهي عليه، بل على إنشاء طلب الفعل أو الترك، غاية الامر نفس الانشاء بهما في الحال، كما هو الحال في الاخبار بالماضي أو المستقبل أو بغيرهما، بل يمكن منع دلالة غيرهما من الافعال على الزمان إلا بالإطلاق والاسناد إلى الزمانيات، وإلا لزم القول بالمجاز والتجريد، عند الاسناد إلى غيرها من نفس الزمان والمجردات. نعم لا يبعد أن يكون لكل من الماضي والمضارع -بحسب المعنى- خصوصية



أخرى موجبة للدلالة على وقوع النسبة، في الزمان الماضي في الماضي، وفي الحال أو الاستقبال في المضارع، فيما كان الفاعل من الزمانيات)^(٢٥).

فالملاحظ هنا أنّ النقص على النحويين بعدم دلالة (فعل الأمر) على الزمان؛ لكونه إنشأً، وكذلك إذا كان الفاعل الزمان نفسه، كقولهم (مضى الزمان) أو كان الفاعل من المجردات نحو (علم الله)، ولا يرون بأساً إذا كان الفاعل من الزمانيات، والمراد من ذلك أي ما كان الفاعل واقعاً في الزمان المُلْكِي أي نشأة عالم الدنيا.

إلا أنّ بعض الأصوليين ذهب إلى دلالة فعل الأمر على الزمان بقوله: (إنّ فعل الأمر دالٌّ على الزمان وهو فيه استقبالي؛ لاستحالة الامتثال في حالة الأمر لعدم وجود الأمر أو لعدم تماميته. هذا هو كذلك عقلاً وعرفاً، فيكون المأخوذ فيه زمن الامتثال، وإن لم يحصل، وهو الاستقبال بدون تحديد للقلة والكثرة. وهو مطلق يمكن أن يبقى على إطلاقه ويمكن تحديده)^(٢٦).

لقد تأثر النحويون، والأصوليون بتعريف الزمان عند الفلاسفة. بل سرى هذا التعريف إلى معجمات اللغة العربية^(٢٧)، إذ يرى الفلاسفة أنّ الزمان هو: (مقدار حركة الفلك الأعظم؛ وذلك لأنّ الزمان متفاوت زيادة ونقصاناً، فهو إذن كم، وليس كمّاً منفصلاً لامتناع الجوهر الفرد، فهو إذن كم متصل، إلا أنّه غير قار، فهو إذن مقدار لهيأة غير قارة، وهي الحركة)^(٢٨). ويُطلق على الوقت كثيرة وقليله. وهو المدة الواقعة بين حادثتين أولاهما سابقة وثانيتها لاحقة، ومنه زمان الحصاد، وزمان الشباب، وزمان الجاهلية؛ لأنّ كلّ جزء منه مفروض لا يوجد إلا وقد انصرم السابق عليه ولمّا يوجد الجزء اللاحق^(٢٩).

وبناءً على هذا لا يصح أن يُقال (مضى الزمان) لأنّ الزمن في اللغة (الزء والميم والنون أصلٌ واحد يدلُّ على وقت من الوقت. من ذلك الزمان، وهو الجين، قليله وكثيره، يُقال زمانٌ وزَمَن، والجمع أزمان وأزمنة)^(٣٠)، وهو بالفلسفة كم، والكم متعدد، لذا لو كان الزمان واحداً لما جمع على أزمان، وأزمنة، والذي (مضى) ليس الزمان كله، بل الجزء منه، فما الضير إذا جرى الجزء وهو الوقت (زمانٌ) في الكل (الزمان)؟ وهو جزء محدّد؛ إذ لكل زمان مكان، بل أمكنة ترتبط به، وحوادث تقع فيه، فتكون له كخصائص، وسمات تميزه عن غيره، لذا ورد في الحديث الشريف: (سيأتي زمانٌ على

أمّي لا يبقى من القرآن إلا رسمه، ولا من الإسلام إلا اسمه، يسمون به وهم أبعد الناس منه، مساجدهم عامرة وهي خراب من الهدى، فقهاء ذلك الزمان شر فقهاء تحت ظل السماء، منهم خرجت الفتنة وإلهم تعود^(٣١).

أمّا الفرق بين الزمان، والدهر، والسرمد، فالزمان هو: (نسبة المتغير إلى المتغير)^(٣٢)، وهو ما يخصّ الماديات: وهي المخلوقات المحسوسة، وأمّا الدهر: فهو (الآن الدائم الذي هو امتداد الحضرة الإلهية، وهو باطن الزمان، وبه يتحدد الأزّل والأبد)^(٣٣)، وهو (نسبة الثابت إلى المتغير)^(٣٤)، وهو ما يخصّ المجردات وهي المخلوقات غير المحسوسة كالملائكة، والجن، والروحانيات. وهو زمان عندهم، (إلا أنّه يختلف عنه بأمرين: أحدهما: عدم إسناده إلى الماديات، وثانيهما: عدم إسناده إلى حركة الشمس والقمر)^(٣٥). وأمّا السرمد فهو (ما لا أول له ولا آخر)^(٣٦)، أو هو: (نسبة الثابت إلى الثابت)^(٣٧)، والسرمديّة هي (من سنخ الزمان، وهي معنى عرفي لا عقلي فقط. فيقال: كان الله ولم يكن معه شيء، وإن الله موجود من الأزّل إلى الأبد. وأنه تعالى: لا نهائي الماضي، وهو لا نهائي المستقبل)^(٣٨).

ويرى الأصوليون ما يراه النحويون المحققون المحدثون من أنّ ما يدلّ على زمان الفعل ويحدّده ليس (صيغته) فقط، بل الدلالة السياقية، أو التركيبية، التي تتضمن دخول الأفعال على بعضها الفعل، واستعمالاتها اللفظية، ودلالاتها المعنوية، وما يتصدّر الأفعال من الحروف، وما يلحقها من الظروف، فالزمان الماضي في فعله، وزمان الحال والاستقبال في المضارع، لا يكون ماضيا أو مستقبلا حقيقة لا محالة، بل ربما يكون في الماضي مستقبلا حقيقة وفي المضارع ماضيا وفي المضارع كذلك، وإنما يكون ماضيا أو مستقبلا في فعلهما بالإضافة، كما يظهر من مثل قوله: يجيني زيد بعد عام وقد ضرب قبله بأيام، وقوله: جاء زيد في شهر كذا وهو يضرب في ذلك الوقت أو فيما بعده، ممّا مضى)^(٣٩).

وهو قولٌ سليم، يعضده (علم الدلالة) الذي يرى (أنّ السياق يحدّد دلالة الكلمة على وجه الدقّة وبوساطته تتجاوز كلمات اللغة حدودها الدلالية المعجمية المألوفة لتفرز دلالات جديدة، قد تكون مجازيّة، أو إيحائية، أو اجتماعية، أو غير ذلك من الدلالات...والبحث عن دلالة الكلمة لا بدّ أن يجري من خلال التركيب والسياق الذي



ترد فيه، حيث ترتبط الكلمة بغيرها من الكلمات ممّا يمنح كلّاً منها قيمة تعبيرية جديدة، ويفرض عليها قيماً دلالية^(٤٠).

إنّ الأصوليين قد (ربطوا الزمان بالمسألة النحويّة، لا بالمدلول الصرفي للصيغة أي أنّهم ربطوه بطريقة تأليف الجملة وسياقها، ودلالاتها حسب مواقع الخبر والإنشاء وبحسب القرائن المقيدة لإطلاق الفعل، سواء كانت قرائن مقامية من كون الفاعل زمانياً، والفعل خبرياً، أم قرائن لفظية ما يحيط بالفعل من أدوات النفي، والشرط، والتحقيق، والتسويق، والظروف المختلفة، التي تصرف الفعل إلى زمان غير زمان الصيغة الذي يفترضه لها النحويون)^(٤١).

والخلاصة يرى الباحث أنّ الفعل بما هو حركة، فهو يدلُّ على حدث، وعلى زمان وقعت به تلك الحركة، وعلى فاعل قام بتلك الحركة، سواء أكان من الزمانيات في الزمان، أم الزمان نفسه، أم المجردات في الدهر، أمّا الحق تعالى فهو منزه عن الزمان، والدهر، فهو سبحانه كان ولم يزل كما كان، أزلاً، وسرمداً، وأبداً.

المطلب الرابع: الفعل (كان) عند النحويين

الفعل (كان) في اللغة مشتق من (كون: الكاف والواو والنون أصلٌ يدلُّ على الإخبار عن حدوث شيء، إمّا في زمان ماضٍ أو زمان راهن. يقولون: كان الشيء يكون كوناً، إذا وقّع وحضر. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠)، أي حضر وجاء. ويقولون: قد كان الشّتاء، أي جاء وحضر. وأمّا الماضي فقولنا: كان زيداً أميراً، يريد أنّ ذلك كان في زمن سالف)^(٤٢).

ينبغي الإشارة إلى أنّ الفعل (كان) يُعرب إعراب المذكر، ويوصف بالتذكير، فيُعرب: فعل ماضٍ، فعلى أي شيء اشتهر هذا الفعل بالتأنيث بين النحويين قديماً ومحدثين؟ ولماذا شاع (كان وأخواتها)؟ ألا يصحُّ أن نقول: (كان ونظائره)؟ ولربما نلتمس لهم العذر في أنّ قولهم (كان وأخواتها) على تقدير مفردة (كان)، أو كلمة (كان)، ويصح ذلك الشيعاء إذا جاءت بعد عبارة (الأفعال الناقصة) فيكون الصحيح: (الأفعال الناقصة: كان وأخواتها)، إلّا أنّ هذا التبرير غير تام، خاصة في الإعراب. ولقد قسّم النحويون الفعل (كان) على أقسام:

الأول: كان فعل ناقص: عدَّ النحويون الفعل (كانَ) من الأفعال الناقصة، واختلفوا في سبب التسمية، على رأيين:

الأول: لكونه لم يكتف بالمرفوع؛ لأنَّ الفائدة لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب، وهو الصحيح^(٤٣). والثاني: لأنَّه سلب منه الدلالة على الحدث وتجرَّد للدلالة على الزمان، وهو رأي أكثر النحويين^(٤٤)، أو بعضهم^(٤٥).

إنَّ الفعل (كانَ) يدلُّ على الحدث دلالة واضحة: (لأنَّ كانَ) في نحو (كان زيد قائماً) يدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله... فمعنى (كان زيد قائماً) إنَّ زيدا متصف بصفة القيام، المتصف بصفة الكون، أي الحصول والوجود^(٤٦).

والنتيجة: إنَّ (كانَ) فعلٌ، فيه الدلالة على الحدث، وهو (الكون) وفيه الزمان، وفيه النسبة إلى فاعل ذلك الحدث؛ لأنَّه يستحيل صدور الفعل من غير فاعل، ولا يقع فعل من غير زمان. بالنسبة للزمانيات. بل كلُّ زمان مرتبط بمكان، وهو الوعاء المشتمل عليه، فالدلالة على معنى الحدث دلالة وضعيَّة، والدلالة على معنى الزمان، والنسبة إلى الفاعل، دلالة عقليَّة التزاميَّة.

ويدلُّ الفعل كان الناقصة على ما يأتي:

١. الزمن الماضي المنقطع^(٤٧): كقوله تعالى: (وكانَ في المدينة تسعة رهطٍ)^(٤٨)، وهو أمَّا يُراد به الاتصاف بالزمن الماضي على وجه الثبوت نحو: كان محمد شاعراً، أو لم يكن وصفاً ثابتاً، ويُراد به أنَّه حصل مرَّة، وذلك إذا كان خبرها فعلاً ماضياً، كقوله تعالى: (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبلُ لا يُؤلُّون الأذبارَ)^(٤٩). أي أحدثوا معه عهداً^(٥٠).

٢. الزمن الماضي المتجدد والمعتاد: وذلك إذا كان خبرها فعلاً مضارعاً، وهو نوعان: الماضي المستمر: وهو ما حدث مرة وكان مستمراً في حينه، مثل: كنتُ أقرأ فجاءني زيدٌ، وأمَّا الماضي المعتاد: فهو ما يدلُّ على أنَّ الفاعل كان يعتاد الفعل نحو: كان زيدٌ يقوم الليل^(٥١)، أو أنَّ الفاعل كانت أفعاله صفات دائمة، وملكات راسخة، وإن وقعت في الزمان الماضي كقول ضرار بن ضمرة وهو يصف أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام: (كان والله بعيد المدى، شديد القوى، يقولُ فصلاً، ويحكمُ عدلاً، يتفجرُ العلم من جوانبه، وتتنطِفُ الحكمةُ من نواحيه، يستوحِشُ من الدنيا وزهرتها، ويستأنسُ



بالليل ووحشته^(٥٢) ، وقد ورد في زيارة أهل البيت . عليهم السلام . الجامعة : (كلامكم نُورٌ وأمركم رُشدٌ ووَصِيَّتُكُمْ التَّقْوَى وَفِعْلُكُمْ الْخَيْرُ وَعَادَتُكُمْ الْإِحْسَانُ وَسَجِيَّتُكُمْ الْكَرَمُ وَشَأْنُكُمْ الْحَقُّ وَالصِّدْقُ وَالرِّفْقُ وَقَوْلُكُمْ حَكْمٌ وَحَتْمٌ وَرَأْيُكُمْ عِلْمٌ وَحِلْمٌ وَحَزْمٌ ، إِنَّ ذِكْرَ الْخَيْرِ كُنْتُمْ أَوْلَهُ وَأَصْلُهُ وَفِرْعَهُ وَمَعْدِنُهُ وَمَأْوَاهُ وَمُنْتَهَاهُ)^(٥٣).

٣. توقع الحدوث في الماضي: نحو: كان محمد سيفعل هذا، أي كان متوقعا منه الفعل فيما مضى^(٥٤).

٤. الدوام والاستمرار: بمعنى كان ولم يزل^(٥٥)، فإذا كان الفعل ممّا يخص الله سبحانه، وأسماءه العليا، وصفاته الحسنى فهو يشمل الأزل والسرمد والأبد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾^(٥٦)، وكقوله سبحانه: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾^(٥٧) فهو بمعنى الماضي، والحال، والمستقبل جميعا^(٥٨).

وقد ذكر الشريف الرضي وجوهاً ل(كان)، منها الدلالة على أن هذا الامر من قبل هذه الحال كان كذا ولم يحدث الآن، فلو قال قائل: الله غفور رحيم، والله عليم حكيم، لم يدل على كونه تعالى على هذه الصفة فيما مضى من الزمان، فلما قال: وكان الله غفورا رحيمًا، وعلينا حكيمًا، وما أشبه ذلك، دلّ على أنّه تعالى لم يزل كذلك. وذكر قولاً آخر وصفه من الغريب المستحسن، قيل: إنما يحيى قوله تعالى: وكان الله علينا حكيمًا وسميعًا علينا وما أشبه هذه الصفات، بعد اخبار أو فرائض أو ما يجري هذا المجرى، فالمعنى: وكان الله علينا حكيمًا فيما فرض، وغفورا رحيمًا فيما فعل، وعلينا خبيرًا فيما أخبر، وأشبه ذلك^(٥٩).

وقد ذكر وجهًا ثالثًا عن شيخه أبي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت ٣٩٢هـ) مفاده: إنّ العادة قد جرت إذا مدح الانسان أو تمدح أن يذكر أسلافه وقديمه وبيته وأوليته، أو يذكر له ذلك، فلما أريد مثل ذلك في الثناء على القديم تعالى ولم يكن له مثل ولا ند ولا أب ولا جد فيقال سلفك كذا وأولك كذا، عدل عن ذلك إلى ذكر تقادم مجده وملكوته وسلطانه وجبروته، وذكر قول الراجز مشيرًا إلى هذا الغرض:

فكنت إذا كنت إلهي وحدكا لم يك شيء يا إلهي قبلكا

وقال سبحانه مريدا هذا المعنى: وكان الله سميعا عليما وعزيزا حكيمًا، وغفورا رحيمًا، وما أشبه ذلك، فجعل سبحانه تقادم العهد بوحدانيته، وربوبيته مكان ذكر

السلف الأول الذي يتعالى عن مثله. وقد عدَّ هذا من الأقوال الغريبة والاستنباطات اللطيفة^(٦٠).

والفعل الناقص (كان) (ما استعمل منه في جنس الشيء متعلقًا بوصف له موجود فيه، تنبيهٌ على أنَّ الوصف لازم له، قليل الانفكاك منه نحو قوله في الإنسان سبحانه: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾^(٦١)... وقوله في وصف الشيطان: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾^(٦٢)... وإذا استعمل في الزمان الماضي فقد يجوز أن يكون المستعمل فيه بقي على حالته كما تقدم ذكره آنفاً، ويجوز أن يكون قد تغير نحو كان فلان كذا ثم صار كذا ولا فرق بين أن يكون الزمان المستعمل فيه كان قد تقدم تقدماً كثيراً نحو أن تقول: كان في أول ما أوجد الله تعالى، وبين أن يكون في زمان قد تقدم بأن واحد عن الوقت الذي استعملت فيه كان نحو أن تقول كان آدم كذا، وبين أن يقال كان زيد ههنا ويكون بينك وبين ذلك الزمان أدنى وقت^(٦٣).

٥. الحال^(٦٤): نحو قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٦٥).

٦. الاستقبال^(٦٦): نحو قوله تبارك: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾^(٦٧).

٧. معنى (صار): يفيد الفعل (كان) معنى التحول والانتقال من حال إلى حال، نحو: قوله تعالى: ﴿فَكَانَ مِنَ الْمُعْرِقِينَ﴾^(٦٨)، أي صار، ونحو: جمد الماء فكان ثلجًا، واحترق الخشب فكان رمادًا^(٦٩)، وجعل منه^(٧٠) قوله تبارك وتعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٧١).

٩. معنى ينبغي ومعنى القدرة والاستطاعة: نحو: ما كان له أن يفعل كذا أي ما ينبغي له ذلك^(٧٢). وهناك من فرق في المعنى وإن كانت الصيغة (ما كان ل) هي نفسها، وتؤدي معنى (ينبغي)، لكنها تكون بمعنى: (جائز) في مواطن آخر^(٧٣).

١٠. معنى أنت^(٧٤): كقوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾^(٧٥)، وقد جعل هذا المعنى في

الفعل كان الناقص، وجعل في الفعل كان التام^(٧٦)، كما في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(٧٧).

١١. الإقامة^(٧٨): كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾^(٧٩).

١٢. صلة ولا معنى له^(٨٠): كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٨١)، والظاهر من خلال تتبع الآيات التي مُثِّلَ لها، أنَّ هذا المعنى المذكور مرتبط بالآيات التي تبدأ بصيغة (إِنَّ اللَّهَ كَانَ) وليس المبدوءة بـ(كَانَ) وبعدها اسم الفعل فخبره.

الثاني: كان فعل تام: وهو المشار إليه في ألفية ابن مالك: (وذو تمام ما برفع يكتفي)^(٨٢)، والمراد بالفعل التام: ما يكتفي بمرفوعه، ويستغني عن المنصوب^(٨٣)، وقد يعني التمام: هو دلالة الفعل "كان" على الحدث والزمان، وهو رأي أكثر البصريين^(٨٤). ومن دلالات الفعل (كان) التام أنَّه يكون (بمعنى ثبت كان الله ولا شيء معه)^(٨٥)، وحدث نحو: إذا كان الشتاء فأدفنوني^(٨٦)، وحضر نحو: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)^(٨٧)، ووقع نحو: ما شاء الله كان، وكفل، وغزل. يُقال: كنتُ الصبيّ: كفلته، وكنتُ الصُّوفُ: غزلته^(٨٨). ويكون بمعنى وجد^(٨٩)، وبمعنى خلق نحو: أنا مُدُّ كنتُ صديقك أي مذ خلقتُ^(٩٠).

الثالث: كان فعل الشأن والحديث والأمر: وقد اختلف فيه، فالجمهور على أنَّه فعل ناقص، ورأى بعضهم أنَّه فعل تام، ورأى آخر أنه قسم برأسه^(٩١). ويكون اسمه ضميرًا مستترًا، وتقع بعده جملة تُفسِّر الضمير؛ لأنَّه مضمَّر لا يظهر، فلا بدَّ مما يُفسره، وهذه الجملة المُفسرة تتكون من المُبتدأ والخبر^(٩٢).

الرابع: كان فعل زائد: وليس معنى الزيادة أنَّه لا يدل على معنى البتة، بل أنَّه لم يؤت به للإسناد، وشرط زيادته أن يكون بلفظ الماضي، وأن يكون بين شيئين متلازمين ليسا جازًا ومجرور، مثل: ما كان أحسن زيدًا^(٩٣)، والزيادة بين الشيين المتلازمين مثل: (المبتدأ وخبره، نحو: زيدٌ كان قائمًا، والفعل ومرفوعه نحو: لم يوجد كان مثلك، والصلة والموصول نحو: جاء الذي كان أكرمته، والصفة والموصوف، نحو: نحو مررت برجل كان قائمًا)^(٩٤).

والخلاصة أنَّ النحويين هم أهل تخصص فقد ذكروا دلالات متنوعة، ومعاني مختلفة، يدلُّ عليها الفعل (كان) بحسب الدلالة السياقية، أو التركيبية، وهذه الدلالات لم يوردها الأصوليون في كتبهم الأصولية، وقد اتفق النحويون على أنَّ الفعل (كان) لا يدلُّ على الزمان الماضي، والانقطاع إذا أُسند إلى الحق تعالى سواء أكان الفعل (كان) تامًا أم ناقصًا.

المطلب الخامس: الفعل (كَانَ) عند الأصوليين

نظر الأصوليون للفعل (كَانَ) كأحد الأفعال؛ ولذا لم يفرّدوا له بابًا خاصًا، بل أدرج ضمنًا في كلامهم عن الزمان في الأفعال، وهو لا يدلُّ على الزمان بنظرهم، شأنه شأن الأفعال الأخرى؛ ولذا لم يُذكر بدراسة وافية في كتبهم الأصولية القديمة، وقد تبين من خلال البحث. أنّ خير من تطرّق لـ(كَانَ) من الأصوليين المحدثين هو السيد محمد الصدر. قُدِّسَ سِرُّهُ. في مبحث المشتق، وقد تتبعتُ كتب الأصول التي سبقت زمانه فلم أرُ للفعل (كان) ذكرًا، ولذا ينبغي القول أنّه فتح الباب للدراسات الأصولية الحديثة لمن جاء بعده.

يرى السيد محمد الصدر. قُدِّسَ سِرُّهُ. (إنَّ الأفعال المسندة إلى الله تعالى تارة لها طرف واحد وهو الله تعالى، وأخرى يكون لها أكثر من طرف. فان تعددت الأطراف، فلا إشكال في زمانيتها، باعتبار الطرف الثاني مثل (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)^(٩٥)، و(مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)^(٩٦).... فيكون ذلك من صفات أفعال الله تعالى، وهي متصفة بالزمان باعتبار متعلقها وتكون مناسبة مع العالم الذي وقعت فيه. زمانا أو دهرًا ونحو ذلك، وأمّا التي لها طرف واحد، وهو الله سبحانه، فهي مختصة بفعل واحد هو (كان) بصيغة الماضي. كقوله تعالى: (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا)^(٩٧). ولم يسند في الكتاب والسنة فعل آخر إلى ذاته سبحانه غيره)^(٩٨).

لقد عرض السيد محمد الصدر. قُدِّسَ سِرُّهُ. معنيًا جديدًا للفعل (كان) بقوله: (ويمكننا ان نطرح هنا أطروحة تقول: أنّ (كان) هنا لبيان الحال والشأنية والصفة، وليست للزمان، وليس المراد منها الماضي ولا غيره. أو قل: إنّ كان موضوعة بوضعين: الأول: بصفتها دالة على الزمان الماضي. والثاني: مبين للأول؛ وهو بيان الحال والصفة والشأنية. فهو من المشترك اللفظي. وان منعه في غير أسماء الأجناس. فمن حاله وشأنه سبحانه وتعالى: إنّ كان سميعًا بصيرًا وعزيرًا حكيمًا)^(٩٩).

ويرى أنّ هذا ثابت مطلقا وليس فيه سبحانه فقط، بل لمخلوقاته أيضًا كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(١٠٠)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(١٠١)، يعني في الماضي، والحاضر،

والمستقبل، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾^(١٠٢) يعني من شأنه ذلك في الأزمنة الثلاثة^(١٠٣).

وذهب السيد محمد الصدر. قُدِّسَ سِرُّهُ . إلى تقديم بعض الأطروحات المحتملة، لكي يُفسَّرَ عدم دلالة كان الشأنيّة على الزمان، وهذه الاحتمالات هي: (الأول: وهو المشهور والمتعارف: إنّها فعل ناقص يرفع المبتدأ وينصب الخبر. ومع ذلك نقول: حتى لو استعملت كان فعلا ناقصا فهي دالة على الشأنيّة لا الماضيّة. الثاني: إنّها كان التامة الدالة على أصل الوجود، ويكون المنصوب بعدها حالا أو نحوها. ولا يراد من الوجود الحدوث بل أصل الوجود... الثالث: أن تكون كان زائدة. وقد يشكل ذلك نحويا، وأنا لا اقصد الزيادة النحوية بل الزيادة في المعنى. فقوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ﴾^(١٠٤) أي ما الله يطلعكم... الرابع: أن تكون كان بوضعها الثاني لفظا مستقلا لا يشبه الأفعال الاعتيادية، لأن هذه متكونة من هيئة ومادة. وكل منها تدل على شيء، فينتج منها الاشتقاق إلى ماضي ومضارع. وهذا ثابت لكان بوضعها الأصلي. لكن كان الشأنيّة من قبيل الألفاظ الجوامد، ليس لها مادة مستقلة عن هيئتها. وقد استعملت باستعمال مشابه لكان الماضيّة، ألا أنّها ليست بمعناها^(١٠٥).

وما كان من صفات الله الذاتية ك (علِمَ اللهُ تعالى) و(يعلّم اللهُ تعالى) ونحوه، وكذلك من صفات الأفعال مثل (خلق اللهُ تعالى) ونحوه مما كان مبدؤه من صفات الأفعال، فإنّ الحق تعالى غير زمني، والفعل الزمني لا يكون فاعله إلا فاعلا زمانيا، ولكن فيما تعلق العلم مثلا بالحوادث الزمانيّة ونحوها، فإنّه تبارك وتعالى مع الزمان السابق معيّة قيوميّة لا تنافي تقدّسه عن الزمان، فهو تعالى باعتبار المعية مع السابق سابق، ومع اللاحق لاحق^(١٠٦).

وهناك من يرى أنّ الفعل كان (إذا كان يتضمن الزمان واستعمل فيما لا زمان له يكون استعمالا مجازيا، أنت تقول (وكان الله غفورا رحيمًا) هذه كان فيها زمان أو ليس فيها زمان؟ يعني الله قبل كان والله ليس غفورا رحيمًا، ولهذا جملة من الحكماء والعرفاء اضطروا أن يسموا هذه (كان الوجودية) لا كان الزمانية الناقصة، حتى يميزوا أن هذه كان المستعملة في الزمني له زمان، في غير الزمني لا زمان له، من هنا حاول

جملة من الأعلام قالوا أنه أساساً الأفعال أيضاً لا تتضمن زماناً. نعم، إذا استعمل في الزماني يتضمن الزمان... أما هو في نفسه لا زمان له^(١٠٧).

وأما المراد من كان التامة. في علم الأصول. فهي المفيدة لمعنى الوجود، وإسنادها لمعملها يفيد ثبوت الوجود له، فحينما يقال (كان زيد) فإن معناه وجد زيد؛ ولذا ذكروا في الحمل البسيط أنه ما كان بنحو مفاد كان التامة، وفي الجعل البسيط أنه ما كان بنحو مفاد كان التامة؛ وذلك لأن المحمول في الحمل البسيط هو الوجود، والمجعول في الجعل البسيط هو الوجود، والوجود هو تعبير آخر عن كان التامة. ومنشأ التعبير عن كان بالتامة هو أنها تكتفي بمرفوعها ويكون فاعلا لها شأنها شأن سائر الأفعال اللازمة التامة. وأما المراد من كان الناقصة فهي ما أفادت ثبوت شيء لشيء بعد الفراغ عن ثبوت المثبت له وهو الموضوع، أي بعد الفراغ عن ثبوت الموضوع وتقرره في عالم الوجود، فحينما يقال: (كان زيد عالماً) فإن معناه ثبوت العالمية لزيد بعد تقرر وجود زيد خارجا. ومن هنا ذكروا في الحمل المركب أنه ما كان بمفاد كان الناقصة والتي يتم بها إثبات شيء لشيء، فالمحمول في الحمل المركب يكون أثرا من آثار الموضوع أو عرضاً من أعراضه^(١٠٨).

وبعض الأصوليين المحدثين أورد ما ذكره النحويون من دلالات الفعل (كان) على الاستقبال، أو الحال، أو الاستمرار، ثم ذهب إلى عدم دلالة (الأفعال الخاصة) على الزمان في الجملة ظاهر، مثل: أفعال المدح والذم، وأفعال المقاربة والرجاء، والفعل (كان)، وغيرها^(١٠٩)، أي أنه لا يرى للفعل (كان) دلالة على الزمان في الأصول، وإن ذكر دلالاتها الزمانية في النحو.

ويرى بعض الأصوليين أن صيغة (كان يفعل). وهذه الصيغة تخص ما كان فاعلها زمانياً. مثل: كان يتوضأ، كان يصلي، كان يطعم الطعام، تفيد التكرار وقد اختلف من أين جاءت الدلالة على التكرار، فقيل: من (كان)، وقيل: من مجموع كان والفعل المضارع، وقيل: من الفعل المضارع وحده. وتدل على المواظبة والدوام ومعناه عدم تخلل الترك، فهو أخص من التكرار. فإن تكرار الشيء هو فعله مرتين أو ثلاثاً أو أكثر، وهو واضح في (كان يفعل). أما الدوام الذي لا يتخلله ترك فقد ادعاه من يرى ذلك في صيغة (كان يفعل)، وتدل على العموم وهي غير مسألة دلالة هذا التركيب على المواظبة



فإنَّ المواظبة تعني تكرار الفعل دائماً عند تكرار المناسبات، وأما العموم فأنَّ يفعله . أي الفعل . بجميع أقسامه، وعلى جميع الأوجه من الهيئات أو الأماكن أو غير ذلك. وتدلُّ على مطلق الفعل، أو أنَّها لا تقتضي التكرار لالغة ولا عرفاً^(١١٠).

والخلاصة أنَّ الأصوليين لم يروا دلالة الفعل (كان) على الزمان شأنه شأن الأفعال الأخرى التي قالوا بعدم دلالاتها على الزمان، ومنهم من يرى أن دلالته على الزمن الماضي في الزمانيات، وعلى الدهر في المجردات، وإذا كان الفعل مسنداً لله تعالى، فدلالته السرمديّة الجامعة بين الأزليّة والأبدية، باعتبار قيوميّة الحق في كلّ شيء، أو أنَّ دلالتها بيان الشائيّة، والصفة، ولا زمنيّة فيها.

الخاتمة والنتائج

توصّل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. أظهر البحث أنَّ نظرة النحويين القدماء لزمان الفعل في أقسامه الثلاثة (الماضي، والمضارع، والأمر)، كانت قاصرة ومحدودة، إذ يدلُّ الفعل الماضي على الزمان الماضي، والمضارع يدلُّ على الحال والاستقبال، والأمر يدلُّ على المستقبل، وبسبب هذه النظرة أثّرت إشكالات الأصوليين عليهم.
٢. أشار البحث إلى الدلالات الزمانيّة المتنوعة لأقسام الفعل الثلاثة (الماضي، والمضارع، والأمر)، إذ يُلفظ الفعل المضارع ويُراد به الماضي، ويُطلق الفعل الماضي ويُراد به المستقبل، ويُستعمل الأمر لما حصل دالاً على الاستمرار، إلّا أنَّ ذلك متوقف على مراد المتكلم، وما يستعمله من قرائن فيما يريد أن يُعبّر عنه في أي زمان يقصد، كما جاء في الاستعمالات المختلفة.
٣. أظهر البحث أنَّ ما يدلُّ على زمان الفعل ويحدّده ليس (صيغته) فقط، بل الدلالة السياقية، أو التركيبية. وقد اتفق الأصوليون مع ما يراه النحويون المحقّقون المحدثون في ذلك.

٤. يَبَيِّنُ البحث آراء الأصوليين بالنسبة للزمان في الأفعال فيما إذا كان فاعلها زمانياً، أو الزمان نفسه، أو كان من الفواعل المجردة كالجن والملائكة، أو نُسبت إلى الحق سبحانه.
٥. أبرز البحث الفعل (كانَ) عند النحويين، والأصوليين وبيَّن أنواعه، ودلالاته المختلفة.
٦. إنَّ الفعل بما هو حركة، فهو يدلُّ على حدث، وعلى زمان وقعت به تلك الحركة، وعلى فاعل قام بتلك الحركة، سواء أكان من الزمانيات في الزمان، أم الزمان نفسه، أم المجردات في الدهر، أمَّا الحق تعالی فهو منزَّه عن الزمان، والدهر، فهو سبحانه كان ولم يزل كما كان، أزلاً، وسرمداً، وأبداً.

الهوامش:

- (١) العين: ٣/ ١٤٠٥ (فعل).
- (٢) معجم مقاييس اللغة: ٤/ ٥١١ (فعل).
- (٣) مفردات ألفاظ القرآن: ٦٤٠ (فعل).
- (٤) تاج العروس من جواهر القاموس: ١٥/ ٥٨٣ (فعل).
- (٥) الفعل في نحو ابن هشام: ١١١.
- (٦) البحث النحوي عند الأصوليين: ١٤٣.
- (٧) المصدر نفسه: ١٤٥، ١٤٤.
- (٨) يُنظر: المشتق عند الأصوليين: ٨٢.
- (٩) شرح المفصّل: ٢/ ٤.
- (١٠) معجم مصطلحات المنطق: ٢٨٦.
- (١١) الإيضاح في علل النحو: ٨٥.
- (١٢) يُنظر: معاني النحو: ٣/ ٢٦٧، ٢٦٨.
- (١٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣/ ٢٨٠، ٢٨٧.
- (١٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/ ٢٨، ٢٧، ٢٩.
- (١٥) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٤.



- (١٦) الفعل زمانه و أبنيته: ٤٨.
- (١٧) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٠.
- (١٨) نحو الفعل: ٣٠.
- (١٩) البحث النحوي عند الأصوليين: ١٤٥.
- (٢٠) ميزان الحكمة: ١٣/٩، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٤/١.
- (٢١) مفردات ألفاظ القرآن: ٧٨٨ (نبأ)، تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٥٥/١ (نبأ).
- (٢٢) البحث النحوي عند الأصوليين: ١٤٥.
- (٢٣) يُنظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٤٦.
- (٢٤) الزمن عند النحويين والأصوليين (أطروحة دكتوراه): ٢٤، ٢٣.
- (٢٥) كفاية الأصول: ٩٠.
- (٢٦) المشتق عند الأصوليين: ق/١/٦٨.
- (٢٧) يُنظر: تاج العروس من جواهر القاموس: ١٨ / ٢٦٢ (زمن).
- (٢٨) المعجم الفلسفي: ٦٣٦.
- (٢٩) يُنظر: المعجم الفلسفي: ٦٣٦، ويُنظر: بداية الحكمة: ٩٩.
- (٣٠) معجم مقاييس اللغة: ٣/٢٢ (زمن).
- (٣١) بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأطهار. عليهم السلام: ١٩١/٥٢.
- (٣٢) المعجم الفلسفي: ٦٣٦.
- (٣٣) التعريفات: ٨٦.
- (٣٤) المعجم الفلسفي: ٦٣٦.
- (٣٥) المشتق عند الأصوليين: ق/١/٧٢.
- (٣٦) التعريفات: ٩٨.
- (٣٧) المعجم الفلسفي: ٦٣٦.
- (٣٨) المشتق عند الأصوليين: ق/١/٧٣.
- (٣٩) كفاية الأصول: ٩١. شروح في علم الأصول: ١١٧.
- (٤٠) علم الدلالة التطبيقي: ٢٣٦.
- (٤١) البحث النحوي عند الأصوليين: ١٦٨.
- (٤٢) معجم مقاييس اللغة: ٥/١٤٨ (كون).
- (٤٣) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٥٩، شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٦١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/٣٦٨.
- (٤٤) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٦١. معاني النحو: ١/١٩٠.



العدد: ٤٦
المجلد: ٢
العدد: ١٩
٢٠٢٤ / ١٤٤٥

م.م. عامر جبار إسماعيل

- (٤٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٢١.
- (٤٦) المصدر نفسه: ٢/ ٢٢١.
- (٤٧) يُنظر: النحو الوافي: ١/ ٤٤٨، معاني النحو: ١/ ١٩١، كان وأخواتها. دراسة نحوية دلالية: ٣٠.
- (٤٨) سورة النمل: من الآية: ٤٨.
- (٤٩) سورة الأحزاب من الآية: ١٥.
- (٥٠) يُنظر: معاني النحو: ١/ ١٩١.
- (٥١) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩٢.
- (٥٢) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. عليهم السلام: ٨٤ / ١٥٦.
- (٥٣) مفاتيح الجنان: ٦٩٧ (الزيارة الجامعة).
- (٥٤) يُنظر: معاني النحو: ١/ ١٩٣.
- (٥٥) يُنظر: جامع الدروس العربية: ٣٥١، معاني النحو: ١/، كان وأخواتها. دراسة نحوية ودلالية: ١٩٣.
- (٥٦) سورة الأحزاب: من الآية: ٣٤.
- (٥٧) سورة الأنبياء: من الآية: ٨١.
- (٥٨) يُنظر: وجوه القرآن: ٤٨٥ (باب كان).
- (٥٩) يُنظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل: ٣٢١، ٣٢٠.
- (٦٠) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٢١، ٣٢٠.
- (٦١) سورة الإسراء: من الآية: ٦٧.
- (٦٢) سورة الفرقان: من الآية: ٢٩.
- (٦٣) مفردات ألفاظ القرآن: ٧٣٠ (كان).
- (٦٤) يُنظر: معاني النحو: ١/ ١٩٦، ويُنظر: كان وأخواتها. دراسة نحوية ودلالية: ٣٠.
- (٦٥) سورة آل عمران: من الآية: ١١٠.
- (٦٦) يُنظر: معاني النحو: ١٩٦.
- (٦٧) سورة الإنسان: من الآية: ٧.
- (٦٨) سورة هود: من الآية: ٤٣.
- (٦٩) يُنظر: كان وأخواتها. دراسة نحوية ودلالية: ٣٤.
- (٧٠) يُنظر: وجوه القرآن: ٤٨٥ (باب كان).
- (٧١) سورة آل عمران: من الآية: ٤٩.
- (٧٢) يُنظر: وجوه القرآن: ٤٨٤ (باب كان)، معاني النحو: ١/ ١٩٨.
- (٧٣) يُنظر: الصاحبي: ٢٤٦، وجوه القرآن: ٤٨٥ (باب كان).
- (٧٤) يُنظر: وجوه القرآن: ٤٨٥ (باب كان).

- (٧٥) سورة النمل: من الآية ٢٧.
- (٧٦) يُنظر: تيجان البيان في مشكلات القرآن: ١٣٢.
- (٧٧) سورة آل عمران: من الآية ١١١.
- (٧٨) يُنظر: وجوه القرآن: ٤٨٥ (باب كان).
- (٧٩) سورة مريم: من الآية ٣٢.
- (٨٠) يُنظر: وجوه القرآن: ٤٨٥ (باب كان).
- (٨١) سورة النساء: من الآية ١.
- (٨٢) شرح ابن عقيل: ٢٥٧/١.
- (٨٣) يُنظر: يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٧/١، شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٦١.
- (٨٤) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٢١.
- (٨٥) موسوعة العقائد الإسلامية: ٦٩/٥، ورد فيها: (كانَ اللهُ ولم يكن معه شيءٌ).
- (٨٦) تاج العروس من جواهر القاموس: ٤٨٩/١٨ (كون).
- (٨٧) سورة البقرة: من الآية ٢٨٠.
- (٨٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦٨/١.
- (٨٩) يُنظر: معاني النحو: ١٩٩/١.
- (٩٠) يُنظر: كان وأخواتها. دراسة نحوية ودلالية: ١١٠.
- (٩١) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦٩/١، مُوضح أسرار النحو: ٤٦٥.
- (٩٢) يُنظر: كان وأخواتها. دراسة نحوية ودلالية: ١١١، مُوضح أسرار النحو: ٤٦٥.
- (٩٣) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٢٢.
- (٩٤) شرح ابن عقيل: ٢٦٧/١.
- (٩٥) سورة النساء: من الآية ١٦٤.
- (٩٦) سورة آل عمران: من الآية ١٧٩.
- (٩٧) سورة النساء: من الآية ١٣٤.
- (٩٨) المشتق عند الأصوليين: ٧٥.
- (٩٩) المصدر نفسه: ٧٦.
- (١٠٠) سورة البقرة: من الآية ١١١.
- (١٠١) سورة النساء: من الآية ٤٦.
- (١٠٢) سورة النساء: من الآية ٤٧.
- (١٠٣) يُنظر: المشتق عند الأصوليين: ٧٦.
- (١٠٤) سورة آل عمران: من الآية ١٧٩.

(١٠٥) المشتق عند الأصوليين: ٧٩.٨٠.

(١٠٦) يُنظر: نهاية الدراية في شرح الكفاية: ١/١٧٧.

(١٠٧) بحث الأصول، رقم المحاضرة: ١٠١ <https://alhaydari.com/ar/2012/09/37995>

(١٠٨) يُنظر: المعجم الأصولي: ٤١٧ (كان التامة والناقصة).

(١٠٩) يُنظر: مباني الأصول: ٤/١٣٥، ١٣٦.

(١١٠) يُنظر: الشرح الكبير لمختصر الأصول: ١/٢٤٩، ٢٥٠.

المصادر والمراجع

خير ما يبدأ به (القران الكريم)

- ١- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٢- أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- ٣- الآخوند محمد كاظم الخراساني (ت١٣٢٩هـ)، كفاية الأصول، تحقيق وتعليق: الشيخ عباس علي الزراعي السبزواري، ط٧، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدّسة ١٤٣١هـ.
- ٤- الإسترايادي: رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٥- الاصفهاني: آية الله العظمى الشيخ محمد حسين (ت١٣٦١هـ)، نهاية الدراية في شرح الكفاية، تحقيق مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، المقدّسة، ط١، إيران، قم، ١٤١٤هـ.
- ٦- أمجد رياض، ونزار شريف، مباني الأصول، تقرير أبحاث السيد محمد باقر السيستاني، نسخة أوليّة محدودة التداول، ١٤٤٠هـ.
- ٧- الأنصاري: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ)، قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.
- ٨- الجرجاني: السيد الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني (ت٨١٦هـ)، التعريفات، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٩- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- ١٠- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ط١، منشورات ذوي القربى، ١٣٨٥ ش.
- ١١- حيدر عودة كاطع مُحيي الدراحي، الزمن عند النحويين والأصوليين (أطروحة دكتوراه)، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الواحد زيارة المنصوري، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣ م.
- ١٢- الخطيب العمري: محمد أمين بن خير الله (ت١٢٠٣هـ)، تيجان البيان في مشكلات القرآن، تحقيق ودراسة: حسن مظفر الروز، ط١، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٥ م.
- ١٣- الخوئي، شروح في علم الأصول، شرح الآخوند، ترجمة الشيخ محمد شقير، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩ م.
- ١٤- الراغب الاصفهاني (ت في حدود ٤٢٥هـ)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط٢، منشورات طليعة النور، قم المقدسة، ١٤٢٧هـ.
- ١٥- الزبيدي: محب الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الحنفي (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق: علي شيري، ط١، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥ م.
- ١٦- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق (ت٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٦، دار النفائس، بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦ م.
- ١٧- الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، المُفصَّل في صنعة الإعراب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩ م.
- ١٨- السيد جعفر الحسيني، معجم مصطلحات المنطق، ط١، دار الاعتصام، (د.ت).
- ١٩- الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، حقائق التأويل في مشابه التنزيل، شرح وتحقيق: العلامة محمد الرضا آل كاشف الغطاء، ط١، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م.
- ٢٠- الشيخ عباس القمي (ت١٣٥٩هـ)، مفاتيح الجنان، دار الزمرد، بيروت، لبنان، ٢٠٢١ م.
- ٢١- الطباطبائي: السيد محمد حسين (ت١٤٠٢هـ)، بداية الحكمة، صحّحه وعلّق عليه: الشيخ عباس على الزراعي السبزواري، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩ م-١٤٣٠هـ.
- ٢٢- عباس حسن، النحو الوافي، ط١، مكتبة المحمدي، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧ م.
- ٢٣- عصام نور الدين، الفعل في نحو ابن هشام، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧ م-١٤٢٨هـ.
- ٢٤- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العُقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، انتشارات استقلال، طهران، ١٣٨٣هـ.
- ٢٥- ابن فارس: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢ م.

- ٢٦- الفاضل الهندي: الشيخ محمد بن الحسن (ت ١١٣٥هـ)، موضح أسرار النحو، دراسة وتحقيق الدكتور: علي موسى الكعبي، ط١، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء، ١٤٣٦هـ. ٢٠١٥م.
- ٢٧- فاضل صالح السامراني، معاني النحو، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٣م.
- ٢٨- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامراني، تصحيح: أسعد الطيب، ط٢، مطبعة الأسوة، قم المقدسة، ١٤٢٥هـ.
- ٢٩- كمال الحيدري، بحث الأصول، رقم المحاضرة: ١٠١:
<https://alhaydari.com/ar/2012/09/37995>
- ٣٠- المجلسي: محمد باقر (ت: ١١١٠هـ)، بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأطهار. عليهم السلام، مؤسسة الوفاء، بيروت- لبنان، ١٤٠٤هـ.
- ٣١- محمد الريشهري، موسوعة العقائد الإسلامية، المعرفة، ط٣، دار الحديث للطباعة والنشر، قم المقدسة، ١٤٢٩هـ.
- ٣٢- محمد الريشهري، ميزان الحكمة، ط٦، مطبعة دار الحديث، قم، إيران، ١٤٣٣هـ.
- ٣٣- محمد اليعقوبي، المشتق عند الأصوليين، تقرير بحث السيد الشهيد محمد الصدر. قُدِّسَ سرُّه (ت ١٤١٩هـ)، ط١، مطبعة نينوى، قم المقدسة. إيران، ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٧م.
- ٣٤- محمد سعيد إسبر، بلال جنيدي، مُعْجَم الشامل في علوم اللغة العربيَّة ومصطلحاتها، ط١، دار العودة، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٣٥- محمد صنقور، لمعجم الأصولي، ط٣، المطبعة ستارة، قم المقدسة. إيران، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- ٣٦- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- ٣٧- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- ٣٨- متى خليل عبد المهدي، كان وأخواتها، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م.
- ٣٩- المنياوي: أبو المنذر محمود بن محمد بن عبد اللطيف، الشرح الكبير لمختصر الأصول: الطبعة الأولى، المكتبة الشاملة، مصر، ١٤٣٢هـ. ٢٠١١م.
- ٤٠- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م.
- ٤١- الموصلبي: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المُفْصَل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، قَدِّمَ له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت. لبنان، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.



- ٤٢- النيسابوري: أبو عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد الحيري (ت ٤٣١هـ)، وجوه القرآن، حققه
وعلق عليه: الدكتور نجف عرشي، ط ١، الأستانة الرضوية، مشهد المقدسة، ١٤٢٢هـ.
٤٣- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي، تقديم: علي الحمد، ط ١، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد.
الأردن، ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٧م.



العدد: ٤٦
المجلد: ٢
العدد: ١٩
٢٠٢٤ / ١٤٤٥

الفعل (كان) بين النجويين والأصوليين (دراسة دلالية)

